# تركيا. حزب العدالة والتنمية والورقة الكردية

جان ماركو*
03.11.2026
Source : https://orientxxi.info/ar

جعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحليفه القومي، النائب دولت بهتشلي، من إنهاء الكفاح المسلّح محورًا لمسار تسوية القضية الكردية. وبذلك يطويان صفحة المطالبة بحقوق الأكراد ويعزّزان "الوحدة الوطنية"، لكنّهما يتّخذان من هذا المسار قبل كل شيء ورقةً انتخابية، مع الإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة في 2028

قبل عامين، في أكتوبر/تشرين الأول 2024، شرعت تركيا مجدّدًا في مسار لتسوية القضية الكردية سياسيًا. وهو رابع مسار من نوعه خلال عشرين عامًا من هيمنة حزب العدالة والتنمية، بقيادة رجب طيب أردوغان، على الحياة السياسية في البلاد.

ويقود المبادرة الحالية دولت بهتشلي، زعيم حزب الحركة القومية المنتمي إلى أقصى اليمين، متّبعًا نهجًا شبيهًا بما جُرّب بين عامي 2012 و2015 في "مسار التسوية"[1].

وشهد هذا المسار تطوّرات لافتة. ففي فبراير/شباط 2025، أعلن عبد الله أوجلان انتهاء الكفاح المسلّح في "نداء من أجل السلام والمجتمع الديمقراطي". وفي يوليو/تموز، أحرق مقاتلون من الحركة الكردية المسلّحة أسلحتهم في شمال العراق في خطوة رمزية. وشكّل البرلمان التركي، من جانبه، "لجنة التضامن الوطني والأخوّة والديمقراطية"، قبل أن يقرّ في أغسطس/آب 2026 قانونًا إطاريًا ينظّم المسار.

وعلى الرغم من هذا التقدّم، لم يصدر اعتراف رسمي بالوجود الكردي، ولم تُحدَّد الإصلاحات اللازمة للتوصل إليه. ولعلّ أبرز مفارقات هذا المسار هنا هو الدور الذي اضطلع به دولت بهتشلي. فالرجل الذي طالما عارض التفاوض مع الأكراد هو من أطلق المبادرة وتولّى دفعها قدمًا، وأعاد إليها الزخم حين لاح خطر تعثّرها. وهذا ما يدعو إلى التساؤل عن دوافع بهتشلي وحزبه القومي، اللذين يرتبطان بتحالف وثيق مع حزب العدالة والتنمية منذ 2017. وفي موازاة ذلك، يتعرّض حزب الشعب الجمهوري، أبرز أحزاب المعارضة، لحملة تطهير واسعة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2024، فيما يقترب موعد الانتخابات العامة المقبلة ولا يزال ترشّح رجب طيب أردوغان فيها غير محسوم دستوريًا.

## ردود الفعل القومية

لم تسلم أيٌّ من محاولات حزب العدالة والتنمية السابقة لتسوية القضية الكردية من ردود فعل قومية. ففي 2009، عاد مقاتلون من حزب العمال الكردستاني ضمن "مجموعات السلام" لتسليم أسلحتهم رمزيًا عند الحدود التركية العراقية. وأثار بثّ مشاهد عودتهم على التلفزيون موجة غضب في الأوساط القومية وأدت "الانفتاح الديمقراطي" في مهده. وفي 2012، ندّد مدّعون عامّون من حركة غولن بالمفاوضات السرّية[2] المباشرة مع حزب العمال الكردستاني. وكان لتنامي التنافس بين الحركة وحزب العدالة والتنمية أثر في موقفهم هذا، الذي اتّسم أيضًا بنزعة قومية واضحة. وفي يونيو/حزيران 2015، ساهم تقدّم حزب الحركة القومية، الذي كان يومها في المعارضة، في تراجع حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية. وعكس هذا التقدّم رفضًا واسعًا لـ"مسار التسوية" في أوساط القوميين. ومن هنا يمكن فهم حذر رجب طيب أردوغان إزاء مبادرة أكتوبر/تشرين الأول 2024، إذ آثر في البداية البقاء بعيدًا عن الواجهة وترك لدولت بهتشلي تصدّر المشهد.

وكما كان متوقّعًا، واجه زعيم حزب الحركة القومية انتقادات حادّة من القوميين، خصوصًا بعدما بادر إلى مصافحة النواب الأكراد في مستهلّ الدورة البرلمانية لخريف 2024، ثم دعا عبد الله أوجلان إلى البرلمان ليعلن فيه تخلّيه عن الكفاح المسلّح، ملمّحًا إلى إمكانية الإفراج عنه. لكنّ الانتقادات الأخطر على الائتلاف الحاكم جاءت من قوى سياسية أوسع[3]. وجاءت أولى ردود الفعل وأشدّها من قوى سياسية محدودة النفوذ نفوذًا، أبرزها "حزب الرفاه من جديد" وزعيمه فاتح أربكان. ويسعى أربكان إلى استعادة قاعدة انتخابية شعبوية كانت تؤيّد والده نجم الدين أربكان، مؤسّس الحركة الإسلامية "ملّي غوروش" (الرؤية الوطنية)، قبل أن يستقطبها حزب العدالة والتنمية. وإذ يدّعي حزب الرفاه الجديد العودة إلى نهج الإسلام السياسي الأصيل، يشكّك في قدرة حزب العدالة والتنمية على الدفاع عن قيم تركيا الراسخة، وهي في نظره قيم محافظة ودينية، وقومية بالضرورة. وأخيرًا، أثارت مبادرة بهتشلي قلق الأوساط الجمهورية العلمانية، وهي القوة الرئيسية في معارضة النظام. ويرى منتقدو التفاوض مع حزب العمال الكردستاني أنّه يهدّد وحدة الجمهورية، أي وحدة الدولة القومية التي يدافع عنها رئيس بلدية أنقرة منصور يافاش، الذي يحظى بشعبية واسعة.

## تعويم القضية الكردية في مكافحة الإرهاب

قدّمت الحكومة التركية محاولتها الجديدة لتسوية القضية الكردية سياسيًا بوصفها مبادرةً لـ"تخليص تركيا من الإرهاب". وبإضفاء هذا الطابع "القومي" على المبادرة، سعت إلى استباق أيّ تحرّك سياسي يستثير الحسّ القومي لدى شريحة واسعة من الناخبين.

صحيح أنّ المحاولات السابقة لم تُوصَف رسميًا قطّ بأنها مفاوضات مع الأكراد أو مسار سلام معهم. لكنّ رجب طيب أردوغان، الذي كان قد تولّى رئاسة الحكومة قبل عامين، قال في 2005 إنّ القضية الكردية هي "مشكلة الجميع، ومشكلتي أنا بالدرجة الأولى" وأعاد تأكيد هذا الموقف في 2013 ردًّا على نوّاب من حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية، كانوا قد انتقدوا استخدامه كلمة "كردستان" في خطاب تاريخي ألقاه في ديار بكر إلى جانب الزعيم الكردي العراقي مسعود بارزاني. وبعد عامين فقط، أنكر وجود مشكلة كردية أصلًا، فوجّه بذلك الضربة القاضية إلى "مسار التسوية".[4]

ولا تستعيد مبادرة أكتوبر/تشرين الأول 2024 النهج الذي اتّبعه حزب العدالة والتنمية في محاولاته الأولى لمعالجة القضية الكردية. فقد انطلقت تلك المحاولات من رؤية عثمانية جديدة أو من قراءة تستحضر تحربة ما قبل قيام الجمهورية. فكانت تشدّد على الإسلام بوصفه جامعًا بين الأتراك والأكراد، أو تقرّ بتعدّد الهويات داخل الجمعية الوطنية الكبرى خلال حرب الاستقلال. أمّا المسار الحالي فينطلق من محاولة لإعادة تأويل المرجعية الفكرية للقومية التركية.

فالتسمية الرسمية للمسار الجاري تخلو من كلمة "كردي"، وقد غابت عنها حتى الإشارة إلى حلّ المشكلة الكردية . وبات المشروع يُعرف باسم "مبادرة من أجل تركيا بلا إرهاب".

وكان لدولت بهتشلي دور بارز في إعادة تحديد العلاقة بين القومية التركية وتسوية القضية الكردية. ففي 29 أكتوبر/تشرين الأول 2024، في الذكرى الـ101 لإعلان الجمهورية، قال: "ليس لدى الجمهورية التركية مشكلة كردية، ولن تكون لديها أبدًا [...] المشكلة هي الإرهاب الانفصالي، وسيُقضى على هذه المؤامرة نهائيًا".

وتفاديًا لأيّ اتّهام بالخيانة أو بالتخلّي عن مبادئ القومية التركية، حرص بهتشلي على ألّا تظهر مبادرته في صورة تنازل للأكراد أو لحزب العمال الكردستاني. وقدّمها بوصفها استراتيجية لاجتثاث الإرهاب نهائيًا وتوطيد وحدة الدولة. وبذلك سعى إلى الفصل بين القضية الكردية، بما تنطوي عليه من مطالب بالاعتراف السياسي أو بالهوية أو بالثقافة، وبين الكفاح المسلّح الذي يخوضه حزب العمال الكردستاني.

وفي هذا الإطار، لم تبدُ المحادثات مع عبد الله أوجلان مفاوضات قد تُفضي إلى إقرار حقوق جديدة للأكراد، بل وسيلة لحمل الزعيم المسجون على أن يأمر بوقف حرب العصابات وحلّ تنظيمه. وحين جعل بهتشلي تحييد حزب العمال الكردستاني نهائيًا محور المسار، استطاع أن يصوّر الحوار مع أوجلان على أنّه وسيلة لانتزاع استسلام الحزب، لا تسوية مع الخصم، من دون أيّ اعتراف بشرعيته السياسية.

**مناورة انتخابية**

وتكمن المفارقة الأخرى في "مبادرة من أجل تركيا بلا إرهاب" أنّها انطلقت في الوقت الذي شنّ فيه النظام حملة قمع واسعة ومنهجية ضدّ أبرز أحزاب المعارضة. واتّضح حجم الحملة في مارس/آذار 2025، مع اعتقال رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو وسجن عدد كبير من رؤساء البلديات المعارضين الذين فازوا في الاستحقاقين البلديين الأخيرين، عامي 2019 و 2024

هذه الحملة، واعتبرها عملية تطهير ممنهجة ترمي إلى منع المعارضة [5]وفي أكتوبر/تشرين الأول 2025، وثّق تقرير لحزب الشعب الجمهوري من الفوز والوصول إلى الحكم، في وقت كانت فيه استطلاعات كثيرة ترجّح فوزها في الانتخابات. ويلاحق قضاة موالون لحزب العدالة والتنمية مسؤولين منتخبين من المعارضة بتهمة الضلوع في منظومة فساد تقوم، في ما تقوم عليه، على التلاعب بالصفقات العمومية .

وفي مايو/أيار 2026، طالت الحملة حزب الشعب الجمهوري نفسه، إذ عُزلت قيادته بقرار قضائي بدعوى أنّ انتخابها في المؤتمر الأخير للحزب شابه تزوير. فأسّس القادة المعزولون "الحزب الجديد"، الذي انضمّ إليه 66% من نوّاب حزب الشعب الجمهوري وكثير من مسؤوليه المحلّيين المنتخبين. وتُضعف زعزعةُ حزب المعارضة الرئيسي آخرَ دعائم الديمقراطية التركية، خصوصًا أنّ شبح التطهير بات يخيّم على قطاعات واسعة من المجتمع التركي، مع اتّساع الحملة لتطال صحافيين وأكاديميين وفنّانين ونقابيين.

وفي ظلّ هذه الظروف، هل من فرصة حقيقية لأن يفضي المسار الذي بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2024 إلى تسوية القضية الكردية؟ ففي فبراير/شباط 2025، دعا عبد الله أوجلان إلى حلّ حزب العمال الكردستاني، معتبرًا أنّه بات من الممكن تلبية مطالب الأكراد بالوسائل السياسية في إطار مجتمع ديمقراطي. غير أنّ الديمقراطية في تركيا لم تتعرّض من قبل لهذا القدر من التقويض، ولم تغيّر المبادرة الجارية شيئًا يُذكر في أحوال الأكراد، فدبّ الشكّ حتى في صفوف قياداتهم. وفي يوليو/تموز 2026، حين بلغ القمع ضدّ حزب الشعب الجمهوري ذروته، رأت تولاي حاتم أوغولاري أوروتش، الرئيسة المشاركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (ديم)، أنّ هذه الحملة تقوّض مسار السلام مع الأكراد. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قال تونجر باكيرهان، الرئيس المشارك الآخر للحزب، إنّه لم تُتَّخذ أيّ خطوة تكفل للأكراد أبسط حقوقهم. ويعبّر قادة في حزب العمال الكردستاني من حين إلى آخر عن شكوكهم. فقد رأى مراد قرايلان أنّ القانون الإطاري الذي أُقرّ في أغسطس/آب 2026 محدود الأثر، مستغربًا خلوّه من كلمتي "كردي" و"ديمقراطية". وتعزّز هذه الشكوك المخاوف من أن تكون هذه المبادرة، التي تأتي بعد محاولات عديدة، مدفوعةً أساسًا بحسابات النظام التكتيكية، وفي مقدّمتها حساباته الانتخابية. فأردوغان يقترح تقديم موعد الانتخابات الرئاسية في 2028 شهرًا واحدًا، ويعتزم الترشّح فيها.[6]

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2026، أثار جنكيز تشاندار، أحد أبرز وجوه الحزب الكردي الممثّل في البرلمان، ضجّةً حين قال لشبكة "روداو"، إحدى أبرز وسائل الإعلام الكردية العراقية، إنّ حزب ديم قد يدعم ترشّح رجب طيب أردوغان لولاية رئاسية جديدة، شرط إجراء إصلاح دستوري يعزّز حقوق الأكراد على نحو ملموس. ويتطلّب ذلك خصوصًا تعديل المادتين المحوريتين 42 و66 من الدستور التركي، لإتاحة التدريس باللغة الكردية في المدارس الابتدائية وتبنّي تعريف أشمل للمواطنة. ودعا تشاندار أيضًا إلى الإفراج عن صلاح الدين دميرتاش، أحد وجوه المعارضة الكردية الديمقراطية، المسجون منذ 2016، وإلى إنهاء وصاية وزارة الداخلية على البلديات الكردية.

وقوبل هذا التصريح باستياء في أوساط المعارضة الكمالية، إذ يخشى بعض المعارضين أن يتيح المسار الجاري إعادة انتخاب أردوغان، فيكون ثمنُ ذلك التضحيةَ بالديمقراطية التركية في سبيل تسوية غير مضمونة للقضية الكردية. غير أنّ الاستجابة للمطالب التي طرحها تشاندار تقتضي في الواقع تقدّمًا كبيرًا على صعيد سيادة القانون، إن لم نقل العودة إلى مجتمع ديمقراطي. وتكشف هذه الواقعة، مرّة أخرى، عن أوجه الالتباس في مسار تسوية القضية الكردية الذي بدأ في 2024.

*أستاذ فخري بمعهد العلوم السياسية في غرونوبل – جامعة غرونوبل ألب.

1مفاوضات بين الحكومة التركية وعبد الله أوجلان بوساطة وفد من نوّاب حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (ديم)، الحزب الكردي الممثّل في البرلمان. وكان الوفد يتوجّه إلى جزيرة إمرالي، حيث يقضي أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني ، عقوبة السجن المؤبّد.

2شبكة تجمع بين ثقافات وأديان مختلفة، يقودها الداعية التركي فتح الله غولن، وتضمّ جمعيات ومؤسسات تعليمية خاصة ووسائل إعلام وشخصيات من عالم الأعمال. وأتاح دعمها لحزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان بين عامي 2002 و2011 لأعضائها تولّي مواقع نافذة في الجيش والقضاء والشرطة والسلك الدبلوماسي وغيرها. وتصدّع هذا التحالف منذ 2012، وانتهى في 2016 مع حملة التطهير التي طالت الحركة غداة محاولة الانقلاب، رغم نفي غولن ضلوعه فيها. وصدر أمر بالقبض عليه. وتوفّي غولن في 2024 في الولايات المتحدة، حيث كان يقيم.

3 منها "الحزب الجيد"، وهو حزب صغير أسّسه في 2017 منشقّون عن حزب الحركة القومية وقوميون كماليون من حزب الشعب الجمهوري؛ و"حزب النصر" ، وهو تنظيم قومي متطرّف ينافس حزب الحركة القومية وينصبّ نشاطه أساسًا على التنديد بالهجرة من سوريا؛ و"حزب لوحدة الكبرى"، وهو حركة إسلامية قومية؛ و"حزب الوطن"، وهو كيان آخر أسّسه دوغو بيرينتشك في 2015، ويقدّم نفسه بوصفه حزبًا ثوريًا واشتراكيًا يدافع عن السيادة الوطنية ويتبنّى الأوراسية الجديدة.

4 "تركيا تسعى إلى السلام مع الأكراد"، الغارديان، 13 أغسطس/آب 2005.

5 "القضاء في مواجهة صناديق الاقتراع: تشريح انقلاب"، حزب الشعب الجمهوري، أكتوبر/تشرين الأول 2025.

6يحدّد الدستور عدد الولايات الرئاسية باثنتين، لكنّه يجيز للرئيس في أواخر ولايته الثانية الترشّح مجدّدًا إذا قرّر البرلمان إجراء انتخابات مبكرة.ويتطلّب هذا القرار موافقة 360 نائبًا على الأقلّ من أصل 600 عضو في الجمعية الوطنية الكبرى.